فوق الطاولة

هني الحمدان

كيف تكون الحسابات المالية المقبلة؟

بحال بقيت الأحوال على ذاتها، تراجع وبطء وخلل ينتاب كل حلقات النمو الاقتصادي ما سبب ضعفاً في مصادر التمويل ودعم الخزينة، كيف ستكون صورة أو شكل أو حجم الموازنة المقبلة؟ وهل لدى الحكومة خيارات غير متبعة خاصة لمجابهة الأعباء التي تأتت جراء الغلاء والتضخم؟ كثيرة هي التحديات والصعاب ومن الصعب على أي موازنة جديدة للحكومة أن تجاري حجم الغلاء ومتطلبات الإنتاج.. لا نستبق مجريات ما قد يحصل، فالحكومة لديها من الرؤى المتنوعة علها تفلح في مقاربة لو بسيطة مابين المتاح والاحتياج.

من التحديات المتوقعة إعادة تبويب الموازنة بما يتفق مع محركات النمو الأساسية في رؤية التحديث الاقتصادي وما يستدعيه ذلك من المساعدة على النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، البطالة المرتفعة وتراجع مستوى معيشة المواطنين والغلاء وهذه مسائل سوف تتطلب بذل عناية خاصة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي أيضاً، ناهيك عن جهود رفع مستوى الأمن الغذائي ومشاريع التحول الرقمي وغيرها من الجوانب التي تؤكد الحاجة إلى إحداث تغيير في هيكل النفقات العامة مع ضبطها وترشيدها وتوجيهها نحو الأولويات، وهذا غير ممكن إلا في حال مواصلة الإصلاحات المتعلقة، مثل التهرب والتجنب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية مع الالتزام بعدم زيادة الأعباء الضريبية على القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة، كل هذه العوامل ستحمل في طياتها أثراً على الموازنة العامة في جانبي الإيرادات والنفقات.

ومن الأساسات الواجب اتخاذها بالخطة المالية لسنة قادمة مراعاة التغيرات الحاصلة والتوقعات المستقبلية، في وقت الغلاء يتضاعف يوماً بعد يوم وليس شهراً بعد شهر..! فالموازنة يجب أن تمثل أداة للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للبرامج والرؤى الإصلاحية الهادفة لتحقيق نقلة تنموية نوعية تنهض بمستوى معيشة المواطنين وتحسن الخدمات المقدمة لهم، واليوم ونحن نعاني ويلات ما يحصل من ارتفاع بنسب الفقر والبطالة وقلة الاستثمارات وتراجع بنسب تنفيذ المشروعات الاستثمارية للوزارات ومؤسساتها لتغيرات في أسعار الصرف وغلاء مستلزمات السلع والمواد، فالصورة ليست بتلك المريحة خلال العام المقبل..

وهنا من المهم أن يتم السعي إلى تكثيف النقاش حول إعداد الموازنة والبرامج والمشاريع المرتبطة بها والحرص على مشاركة مختلف الفئات والمؤسسات ذات العلاقة في هذا النقاش لترسيخ فكرة الشفافية وبما يحقق أفضل النتائج.

نأمل أن تعالج المالية وتالياً الحكومة كل المتغيرات بصورة اشمل وبشفافية تامة، فبحض المصاعب والتحديات المالية لا يمكن أن تعالج بفترة وجيزة، ربما تتحقق المعالجات خلال سنة أو اثنتين لذلك لا بد من توافر رؤية وأهداف واضحة وخطوات عملية تخضع للتقييم والمراجعة المستمرة وفق آليات مساءلة ومحاسبة لمختلف الجهات التي يناط بها تنفيذ مشاريع أو برامج محددة ما سيؤدي بالتأكيد إلى تعزيز جهود تحديث القطاع العام ومعالجة الترهل والـلامبالاة، وكل ذلك لا بد أن يتم التعبير عنه من خلال آليات الإعداد والتخصيصات المدرجة لكل مرفق من المرافق العامة، وهذا سينعكس بالتالي على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة التي بدورها ستسهم في تحقيق الأثر الإيجابي في على حياة المواطنين.

مسألة التغيرات التي تطرأ في ظل أجواء مالية غير مستقرة يحتم اعتماد حسابات مالية تراعي حجم أثر التغيرات التي ربما تنشأ!

زيادة حوامل الطاقة وتحسين واقع الكهرباء

عرنوس: هاجس الحكومة تحسين الواقع المعيشي وضبط الأسعار وتحقيق التوازن في سعر الصرف

الوطن

كلّف رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس مجلس النقد والتسليف، متابعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق التوازن في سعر الصرف وضبط الصفحات والتطبيقات التي تسعّر الليرة بشكل غير قانوني.

وطلب المجلس من جميع الوزارات التعاطي إيجابية مع طروحات أعضاء مجلس الشعب في جلسته الاستثنائية أمس فيما يخص تحسين الواقع الاقتصادي والمعيشي ورفع مستوى الخدمات وبذل جهود مضاعفة لمحاربة الفساد وضبط الإنفاق وترتيب أولويات العمل بما يحقق نتائج إيجابية مباشرة على أرض الواقع.

وخلال الجلسة أكد رئيس مجلس الوزراء أن الهاجس الأساسي للحكومة تحسين الواقع المعيشي وتحقيق التوازن في سعر الصرف وضبط الأسعار في الأسواق ورفع كفاءة الخدمات وتأمين كل المستلزمات الأساسية، إضافة إلى التشارك بالرؤى والأفكار مع أعضاء مجلس الشعب وفعاليات القطاع الخاص والنقابات والاتحادات والمجتمع الأهلي لتحسين الواقع الراهن اقتصادياً وخدمياً ومعيشياً، وطلب من لجان التنمية البشرية والاقتصادية والموارد والطاقة والبنى التحتية والخدمات إعداد رؤى ومقترحات على المستويات القطاعية لكل لجنة بما يدعم تحسين مستويات الخدمات ومستوى معيشة المواطن وتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الموارد.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة زيادة حوامل الطاقة وتحسين واقع محطات توليد الطاقة الكهربائية بما ينعكس إيجاباً على الطاقة المولدة وساعات التغذية الكهربائية في مختلف المحافظات.

وأقر المجلس اشتراطات الحصول على قروض الطاقات المتجددة لأغراض الضخ للري من الآبار الجوفية الزراعية، وذلك بناء على اقتراح صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة.

كما كلف المجلس وزارة الموارد المائية دراسة كل السيناريوهات الممكنة لتعزيز الواقع المائي في المنطقة الجنوبية بما فيها مشروع تحلية ونقل مياه البحر بما يؤمن الطلب المتزايد على المياه.

وخلال الجلسة قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف عرضاً حول واقع معالجة النفايات الورقية، موضحاً أن كمية الورقيات المجمعة من المحافظات خلال العام الماضي بلغت ١٨٣٩ طناً وبلغ إجمالي إيرادات الكميات المبيعة للفترة نفسها أكثر من مليار ونصف مليار ليرة سورية.

كما قدمت وزيرة الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية الدكتورة ديالا بركات عرضاً حول تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية للتعاطي مع آثار الزلزال وإعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى المناطق المنكوبة واستمرار تقديم الدعم للمتضررين.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بإحداث المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية، وذلك نظراً لانقضاء أكثر من خمسين عاماً على صدور صك إحداث المؤسسة، ولضرورة وجود نص تشريعي ناظم لتداول الدم ومشتقاته كمواد دوائية وعلاجية بما يكفل درء المخاطر في سياق استخدامها وتأمين توفرها وتوزيعها بشكل آمن ومضمون في كل مرافق القطاع الصحي، إضافة إلى تطوير أداء المؤسسة والصناعات الطبية الإستراتيجية التي تدعم الرعاية الطبية بكل مستوياتها.

ووافق المجلس على تنفيذ محطة معالجة وشبكة مياه في عقربا بريف دمشق، وعلى عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

زيادة في تصدير الألبان والأجبان

السواس لـ«الوطن»: معامل كبيرة تستجر الحليب بأسعار مرتفعة بغاية التصدير

رامز محفوظ

بين عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موجة الحر الشديدة التي تشهدها سورية إضافة لساعات انقطاع التيار الكهربائي الطويلة وقلة توفر حوامل الطاقة كان لها تأثير كبير في حرفيي الألبان والأجبان الذين أصبحوا في وضع لا يحسدون عليه وباتت نسبة جودة منهم تفكر جدياً بالخروج من العمل نهائياً مؤخراً نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير والضغط الكبير على سعر الحليب الخام من أصحاب المعامل الكبيرة، وعن البدائل المستخدمة من الحرفيين نتيجة قلة توفر الكهرباء لفت السواس إلى أن أغلبية الحرفيين العاملين في ريف دمشق يقومون بتأمين الكهرباء لفعالياتهم التجارية عن طريق الاشتراك بالأمبيرات ونسبة أخرى تستخدم المولدات كهربائية في حين أن نسبة قليلة منهم لديهم طاقة شمسية.

ولفت إلى أن كيلو الحليب بالجملة ارتفع خلال الشهر الحالي بمعدل ١٢٠٠ ليرة أي بنسبة تقارب ٤٠ بالمئة حيث أصبح سعر كيلو الحليب بالجملة ٤ آلاف ليرة وبالمفرق تجاوز ٤٥٠٠ ليرة وترافق ذلك مع ارتفاع ملحوظ في أسعار الألبان والأجبان، فعلى سبيل المثال فقد وصل سعر كيلو اللبنة إلى ١٩ ألفاً وكيلو الجبنة البلدية ٢٤ ألف ليرة وهذا السعر طبعاً هو سعر وسطي ومن المؤكد أن نسبة من المحال التجارية تبيع بسعر أعلى، وإضافة لارتفاع سعر الألبان والأجبان بالمجمل فقد ارتفع سعر علبة البلاستيك الفارغة التي يعبأ بها اللبن إلى ٥٠٠ ليرة بعد أن كان سعرها منذ فترة وجيزة ٣٢٥ ليرة.

وحول فساد نسبة من الألبان والأجبان المبيعة في السوق نتيجة موجة الحر الحالية وعدم توفر الكهرباء، أكد السواس أن هذا طبيعي لأن الألبان والأجبان من المواد السريعة العطب، وأشار إلى أن أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن المعروف أن أسعارها مرتبطة بسعر الصرف ومع ارتفع سعر الصرف مؤخراً ارتفعت تكاليف الإنتاج أيضاً، لافتاً إلى أن أسعار الأعلاف ارتفعت مؤخراً بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة وهي متوفرة في السوق السوداء وليس لدى مؤسسة الأعلاف لذا لا يوجد حالياً أي دعم بالأعلاف لمربي الأبقار والأغنام.

وبخصوص التسعيرة التموينية الأخيرة للألبان والأجبان بين السواس أنها غير منصفة ولا بد من تعديلها في ظل ارتفاع التكاليف، مشيراً إلى أن الجمعية بحثت الموضوع مع رئيس دائرة الأسعار في مديرية تموين دمشق الذي طلب تقديم بيان تكلفة جديد، لذا نأمل أن يكون هناك تعديل قريب للأسعار.

وختم بالقول: إن تصدير الألبان والأجبان كان له دور كبير مؤخراً في ارتفاع الأسعار إذ إن المعامل الكبيرة تقوم اليوم بشراء الحليب بأسعار مرتفعة وبكميات كبيرة من أجل تصنيع الألبان والأجبان وتصديرها للخارج.

هل التشاركية خصخصة غير معلنة؟!

عياش لـ«الوطن»: معظم تجارب التشاركية المطبقة حالياً غير مرضية وأنصح بالاعتماد على التشاركية المحلية

• قانون التشاركية صدر منذ عام ٢٠١٦ ولم يتم أي عقد بموجبه

• تساهم مع الرساميل الخارجية بالالتفاف على الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب

هناء غانم

قدم الدكتور فادي عياش المستشار والخبير الاقتصادي ورقة بحثية شرح من خلالها الكثير من النقاط التي أثارت الجدل منذ صدور قانون التشاركية، وذلك في جمعية العلوم الاقتصادية التي خصصت جلستها الحوارية الأخيرة لموضوع التشاركية، وجمعت فيها رجال الأعمال والاقتصاديين وعدداً من المعنيين.

وأوضح عياش أن مصطلح التشاركية الاقتصادية أثار الكثير من النقاش والجدل في سورية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، وتباينت الآراء وتضاربت التوجهات الفكرية حول ذلك منذ طرح هذا المفهوم للمرة الأولى عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى انتهاج مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ٢٠٠٥، مروراً بالمؤتمر الأول للتشاركية ٢٠٠٩، وصولاً إلى الحرب على سورية ونتائجها الكارثية، ومرحلة إعادة الإعمار والبناء ومتطلباتها.

عياش بين أن مناهضي التشاركية اعتمدوا على مخاوف تتعلق بالخصخصة وبكفاءة ووطنية القطاع الخاص، وركز مؤيدو التشاركية على أهمية تعبئة وتوظيف كل الإمكانات والطاقات والموارد الذاتية والمحلية، والحاجة إلى جذب الاستثمارات الخارجية والتوظيف الوطني لها.

مبررات وضرورات التشاركية

وأشار الباحث إلى أن حجم الدمار الهائل الذي خلفته الحرب والذي يقدر بحسب مصادر البنك الدولي بما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار، والتحديات الكبيرة الاقتصادية (التمويلية- التقنية-الفنية-المعرفية والاجتماعية والبيئية) لمرحلة إعادة الإعمار والبناء، تفوق الإمكانات المتاحة محلياً ولو تضافرت كل الجهود والموارد والإمكانات المحلية.

من هنا كان لا بد من إيجاد تشريع مناسب لهذه المرحلة يحقق أهدافاً عديدة موضحاً أن الوضع الراهن يتطلب ضرورة إيجاد تشاركية يهدف تعبئة واستثمار كل الطاقات والموارد والإمكانات المتاحة وحشدها بشكل فعال لتحقيق التعافي الاقتصادي ولخدمة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية المتوازنة للمجتمع بما يفوت الفرصة على أعداء سورية من استثمار أي ثغرات أو عجز، والأهم الاستفادة من قدرة القطاع الخاص المحلي والخارجي على نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة وتعزيز المحتوى المعرفي من خلال استثمار أرقى التقنيات في تنفيذ مشاريع التشاركية.

ويرى الباحث أن التشاركية عامل تشجيع وجذب فعال للاستثمار الأجنبي والاستفادة من قدراته التمويلية والتكنولوجية والمعرفية، وقد تساهم مشاريع التشاركية مع الرساميل الخارجية بالالتفاف على الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

لذا فإن رؤية قانون التشاركية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصرت على الدولة وأجهزتها فقط، أو القطاع الخاص بشكل منفرد. لافتاً إلى ما يمكن تحقيقه من فوائد التشاركية مثل وفورات في التكاليف، واقتسام المخاطر التي قد تتمثل في تجاوزات بالتكاليف، أو في عدم القدرة على الوفاء بجداول أو مواعيد تسليم الخدمات، أو الصعوبة في الالتزام بالتشريعات الخاصة بالبيئة وغيرها، أو الخطورة في أن تكون الإيرادات غير كافية لدفع التكاليف التشغيلية والرأسمالية.

ومن الفوائد أيضاً – حسب عياش – تحسين مستويات الخدمة أو الحفاظ على المستويات الحالية للخدمة، وتعزيز الإيرادات، والتنفيذ الأكثر كفاءة، والمصلحة العامة عبر استفادة المواطنين كثيراً من جهود وخبرات الجهات الحكومية مع التقنية عندما تتكامل ومصادر الشريك الخاص لتقديم الخدمات للجمهور.

خدمة المصلحة العامة

وعن أهم أسباب التشاركية ومبررات اللجوء إليها عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها إضافة إلى محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام، وتقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية، إضافة إلى التوسع في اتخاذ القرار خدمة للمصلحة العامة وتحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة. والمساهمة في نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا المتطورة ونقل المحتوى المعرفي عبر مشاريع البنى الأساسية التي تستهدفها التشاركية. ويرى عياش أن سريان العمل بنظام التشاركية سيسهم في تخفيف العبء عن ميزانية الدولة التي تراجعت إيراداتها نتيجة الحرب، من خلال جذب رؤوس الأموال من القطاع الخاص لتمويل المشاريع، كما أن أحد أهم مبرراتها يكمن في التخلص من الروتين والبيروقراطية التي يتسم بها القطاع العام، مقارنة مع مرونة القطاع الخاص في تحقيق الربحية وإدارة المشاريع.

قاعدة اقتصادية قوية

عياش أكد أنه في التشاركية يصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية، والتجارب أثبتت أنه بالتشاركية تمتلك الدولة قاعدة اقتصادية قوية ومتينة تكون أكثر قدرة على تحمل الصعوبات وتجاوز الأزمات. هي مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد السوري بعد أن تصبح جميع المجالات مفتوحة للاستثمار بما فيها قطاعات سيادية (وهذا من أهم المآخذ على قانون التشاركية)، كالماء والكهرباء والنفط والغاز، وسيفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص للحصول على قروض من المصارف العامة لتمويل مشاريعهم التشاركية، ويحقق مشروع قانون التشاركية انطلاقة في سورية إلى فضاءات التنمية والبناء والإعمار، بما يحقق تأمين الموارد ومعالجة البطالة والحد من المديونية وترميم البعد الاجتماعي، وتنمية الأرياف وإطلاق المشاريع السورية المتنوعة، إضافة لذلك هناك حاجة لرفع مستوى البنى التحتية الإستراتيجية في سورية، وتحديداً الكهرباء والنقل والمرافق البلدية ومن أجل دعم التنمية الاقتصادية الشاملة. كما أن ضخامة حجم مشروعات البنى التحتية من حيث الكلفة وبشكل يفوق ما هو مخصص لـ«الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة.

تعثر وفشل

د. عياش أكد في محاضرته أنه لم يكتب لشركات القطاع المشترك – باستثناء الشركات العاملة في مجال السياحة – أي نجاح لافت. فالشركات العاملة في مجال الزراعة في أغلب الحالات متعثرة وهذه حقيقة موضوعية أكدتها تجارب العديد من الدول حيث بقي النجاح في المجال الزراعي مرتبطاً بالفعاليات الفردية الخاصة، ولم تسجل التجارب العملية حتى الآن نجاحاً يذكر لشركات القطاع العام أو للشركات المشتركة، وهذا يرجع أساساً إلى طبيعة الإنتاج الزراعي وشروطه الموضوعية الخاصة به والتي تختلف جذرياً عن طبيعة وشروط سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى. مما يدعو للاستغراب غياب القطاع المشترك في مجال الصناعة والخدمات خاصة بعد أن صدر القرار رقم /٣٥/ لعام ١٩٨٦، عن وزير الصناعة استناداً إلى قرار لجنة الاستثمار المشترك والخاص الذي أجاز لشركات القطاع الخاص أن تنشط في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية، وذلك في ضوء توجه تشجيع القطاع الخاص الوطني واجتذاب الفعاليات الاقتصادية العربية للمشاركة في التنمية الاقتصادية وتعزيز القاعدة الإنتاجية. ولكن ذلك لم يفلح في تشجيع قيام شركات مشتركة وطنية أو عربية كما كان متوقعاً. والأكثر غرابة – حسب عياش – أن يبقى هذا القطاع على حالته بالمقارنة مع تطور القطاعين العام والخاص إثر صدور القانون رقم/١٠/ لعام ١٩٩١، والمرسوم ٨ لعام ٢٠٠٧ الهادف إلى تشجيع الاستثمار.

مخاوف الخصخصة

وعن الخلط بين التشاركية والخصخصة قال عياش: أثير العديد من المخاوف المتعلقة بالتشاركية باعتبارها أحد أشكال الخصخصة. وانطلق هؤلاء من اعتبارين / الأول يتعلق بالخوف من تحويل شكل الملكية ونقلها من ملكية الدولة وهي الممثلة لملكية الشعب أي للملكية العامة، إلى ملكية القطاع الخاص الداخلي، والأخطر منه القطاع الخاص الخارجي.

والاعتبار الآخر يرتبط بمدى أهلية وقدرة وجدية القطاع الخاص المحلي والخارجي في تحقيق الأهداف المرجوة من التشاركية ولاسيما من حيث تباين الأهداف والأولويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين القطاع العام والخاص. فالقطاع الخاص يهتم للربحية فقط وتعظيم الثروة ويحجم عن الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي والبيئي. بالتالي يتوجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية البسيطة القادرة على تحقيق معدل دوران عال لرأس المال أو المشاريع غير المكلفة للعمالة مما يعيق معالجة مشكلة البطالة.

التشاركية المحلية

وعن رأيه كخبير ومختص قال لـ«الوطن»: أشجع بشدة على نهج التشاركية وأجده الأنسب في حالتنا والأقدر على المساعدة في سرعة التعافي لكن يجب الحذر، فمعظم تجارب التشاركية المطبقة حالياً غير مرضية تماماً، وحولها الكثير من الملاحظات. وبالتالي: أنصح بالاعتماد على مفهوم التشاركية المحلية كلما أمكن ذلك، من خلال تطبيق مفاهيم الشركات المساهمة العامة بمختلف أشكالها.. التي يمكنها حشد الإمكانات والموارد المتاحة لكل مكونات المجتمع وبالتالي تأمين التمويل المناسب والقيام بالمشاريع ذات الطابع المحلي على الأقل وبمساهمة جميع القطاعات.

بحاجة لطرفين قويين

بدوره عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق قال إن مفهوم التشاركية يعني أن يكون الطرفان قويين لافتاً إلى أن تطبيق القانون أمر مهم لكن الظروف التي مرت على سورية منعت من تطبيقه مبيناً أن السبب هو ما يعانيه الكثير من مؤسساتنا ومعاملنا الإنتاجية من جملة من المشاكل، منها ما هو قديم مثل عدم قدرتها على تصريف الإنتاج وارتفاع التكاليف وقدم الآلات والتجهيزات، والأهم هو موضوع تسرب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الخبيرة، إضافة إلى قانون قيصر والبيئة الاستثمارية لقطاع الأعمال التي يجب أن تكون متجانسة ومتناغمة لأنها هي التي تنعكس إيجاباً على الاستثمارات الخارجية، هذا وغيره يعتبر عاملاً مهماً أمام المستثمر لتحفوه من الإقدام على التشاركية التي يمكن بتطبيقها تحقيق عائدات اقتصادية مهمة.

عقود التشاركية معقدة

المدير السابق في وزارة الصناعة محمد بكر تقدم بمداخلة هي أن قانون التشاركية وتعليماته التنفيذية صدرت من عام ٢٠١٦ لكن لم يتم أي عقد بموجب هذا القانون حتى تاريخه، والأهم أن هذا القانون لم يذكر شيئاً عن مصير العمالة في الشركات التي سيتم عرضها للتشاركية وأي قانون عمل وجدول رواتب سيخضع هؤلاء العمال، وذكر بكر أن عقود التشاركية معقدة ويجب أن يتم تأهيل قانونيين وماليين وفنيين لدراستها واعتماد صيغ قانونية لعقود التشاركية.

إلغاء إلزام منتجي مواد البناء بتسليم ١٥ بالمئة من منتجاتهم لـ«عمران»

مقاول لـ«الوطن»: أريحية للقطاع الخاص في التسعير وتصريف كافة الكميات المنتجة

جلنار العلي

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً ألغت فيه القرار المتضمن إلزام منتجي مواد البناء (السيراميك، الغرانيت، المغاسل وغيرها) بكل أنواعها ومسمياتها بتسليم نسبة ١٥ بالمئة من الكميات المنتجة إلى مؤسسة عمران.

وحول هذا القرار، يرى الخبير الهندسي الدكتور محمد الجلالي في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار يعد أفضل للمستهلك من جهة أن الشراء من القطاع الخاص أفضل من الشراء من القطاع الحكومي الذي يتسم بالبيروقراطية، مستغرباً كيف يمكن منح مؤسسة عمران صفة الإلزامية بتسليمها ١٥ بالمئة من منتجات القطاع الخاص، فالمفروض أن تكون هذه المؤسسة تاجراً يشتري مواد بناء أو يستوردها ويبيعها للمواطنين في الصالات المخصصة بدلاً من الشراء من المنتجين بسعر التكلفة، متوقعاً أن يكون انعكاس هذا القرار على المنتجين إيجابياً من ناحية إمكانية التصرف بكامل الكميات المنتجة، إضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى أريحية للقطاع الخاص من ناحية تسعير منتجاتهم.